

لجنة نقابية جديدة للتسليف والإسكان

محمد ربحان الامين العام
ابراهيم الزب مسنول مالي
بهية الجلال مسنولة ادارة المرأة
محمد الشوبه مسنول اعلامي

الشئون الاجتماعية والعمل.
أسفرت عملية الاقتراع السري المباشر عن فوز
كل من الاخوة التالية أسماؤهم :
وضاح العلوي رئيساً للنقابة

جری يوم أمس الاحد في مقر بنك التسليف للإسكان انتخاب لجنة نقابية جديدة بحضور ممثلين عن الاتحاد العام لنقابات عمال الجمهورية واتحاد المصارف اليمنية ووزارة

المانحون يناقشون الأربعاء في نيويورك أسباب فشلها

حكومة الوفاق وأصدقاء اليمن.. دعم أم خصومة؟!

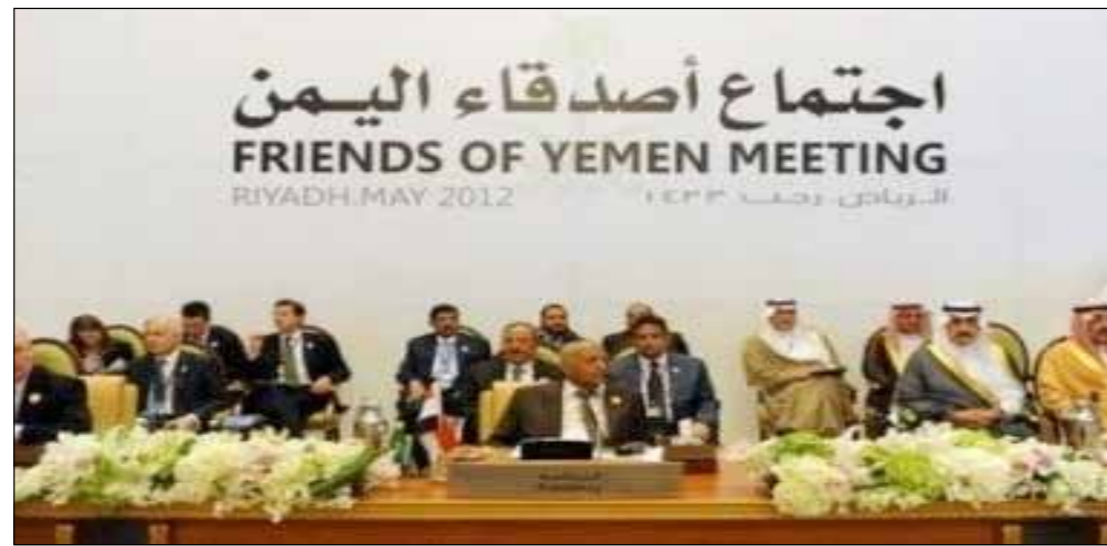
حيث تم إبرام مذكرة تفاهم بين الشركة المحلية والحكومة ووافق عليها مجلس الوزراء في العام 2010م وقد حدد فيها نسبة القطاع الخاص في المشروع بواقع (51%) ونسبة الحكومة (49%) على أن يلتزم كل طرف بتعيين شركة استشارية من قبله لتتولى مراجعة العقود والبدء بالخطوات التنفيذية وعلى ضوء ذلك عين الشركاء في القطاع الخاص الشركة الاستشارية، كما قاموا وفقاً للمصادر المطلعة بإيداع نسبتهم من رأس مال المشروع في أحد البنوك اليمنية، فيما الجانب الحكومي ممثلاً بوزارة الكهرباء، تنصل عن تعيين الشركة الاستشارية من قبله مقدماً الاعتذار غير المبررة حيث تقدمت وزارة الكهرباء بطلب لوزارة التخطيط تطلب فيه فرض لحصص الجانب الحكومي في المشروع (49%) وبواقع مئتي مليون دولار، وتفيد مصادر مطلعة ان الصندوق السعودي قدم نحة مجانية لتغطية حصة الجانب الحكومي بدلاً من القرض وأبلغت وزارة الكهرباء بذلك رسمياً من قبل وزارة التخطيط بناء على المذكرة المقدمة لها من قبل الصندوق السعودي بتاريخ 2013/2/17م والمتضمنة موعد وصول الوفد السعودي للتفاوض مع مؤسسة الكهرباء وإعداد المسوحات الأولية لإقامة المشروع على الواقع وان الصندوق تعهد بتسليم نسبة الجانب الحكومي كمنحة مجانية إضافة إلى التزامات الشركاء في القطاع الخاص

وبذلك حل مبررات مؤسسة الكهرباء بتقديم نسبتها كمنحة مجانية لتمويل المشروع لكنه ورغم المحاولات للإسراع في تنفيذ المشروع إلا ان كافة الخيارات حالت دون تنفيذها وهذا ما يحتفظ به الصندوق السعودي كواحد من الأدلة التي تؤكد مدى فساد حكومة الوفاق وعرقلتها للمشاريع التنموية على الرغم من كونها مجانية. وتشير بعض التقارير إلى أن المستفيدين بشكل مباشر من عرقلة تنفيذ المشروع هم من القائمين على مؤسسة الكهرباء ووزارة الكهرباء والذين يسعون إلى عرقلة وإحباط تنفيذ هذا المشروع نتيجة ما يكسبونه من عائدات مالية تحت مبررات الإصلاحات الإسعافية وأعمال الصيانة لمنظومة الكهرباء الحالية وغيرها من المخالفات المالية. في حين كشفت - وثيقة رسمية - صادرة عن وزارة الكهرباء والطاقة - والموجّهة إلى وزير المالية برقم (م-ر/616) بتاريخ 2011/4/3م مذيلة بتوقيع صالح سميع وزير الكهرباء تقضي بطلب صرف اعتماد مشروع محطة معبر الغازية 400ميغا وات والتكريم بالموافقة والتوجيه باستكمال صرف اعتماد المشروع وقدره (15) مليون ريال مقابل اجور ونفقات عامة للعام المالي 2011م.

ارتفاع مديونية اليمن الخارجية إلى أكثر من 7 مليارات

سجلت مديونية اليمن الخارجية في نهاية يونيو المنصرم سبعة مليارات و178 مليون دولار مرتفعة بنحو 93 مليون دولار عن شهر مايو الماضي. وبحسب البيانات فإن الرصيد المستحق للدول غير الأعضاء في نادي باريس يبلغ مليار و539 مليون دولار الجزء الأكبر منها لصالح الصندوق السعودي، وأورد التقرير مديونية قدرها 510 ملايين دولار لجهات لم يسمها التقرير.

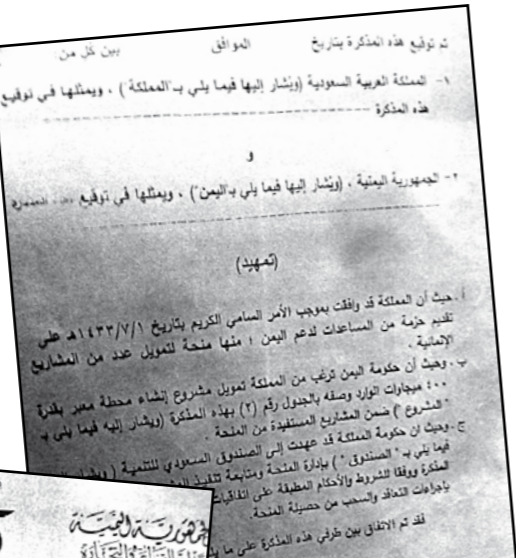
يعقد في مدينة نيويورك بعد غد "الأربعاء" الاجتماع الوزاري السادس المشترك لمجموعة "أصدقاء اليمن" والمانحين، بحضور دولي كبير من الدول والمنظمات التمويلية. وذكرت مصادر اقتصادية لـ "الميثاق" ان الاجتماع يعد مفصلياً حيث سيقف أمام العديد من المشاريع الاستراتيجية التي عرقلتها الحكومة تنفيذها بسبب صفقات الفساد إضافة الجديد حول المشروعات والطريق السريع عدن- عمران الذي أقر في وقت سابق وتجمد لفترة وطريق صنعا- الحديدة المرحلة الثانية والثالثة الخاصة بالكهرباء وشبكات التوزيع الكهربائي التي كان من المفترض أنها قد نفذت في أكثر من محافظة، وكذلك مشاريع أخرى في المياه والزراعة والتنمية الريفية.



المفسدون في الحكومة يعرفون تنفيذ محطة كهرباء معبر

البعثة الخليجية: سيتم التحفظ على عدد من المنح نتيجة لتعثر مشاريع عدة

وزراء بالمشارك يمارسون فساداً منظماً ويعرقلون مشاريع استراتيجية



تدني مستوى الأداء الحكومي يعود إلى الفساد والتوظيف السياسي للبرامج لجوء الحكومة للترويج في استعطاء المانحين

ثقة المانحين وكذلك ثقة المجتمع الدولي والمحلي خلال المرحلة القادمة نتيجة لتلك الأسباب وغيرها. وتحسباً لتنتائج اللقاء القادم وتجنباً للوصول مع الدول المانحة إلى مفترق طرق متوقعة سارعت الحكومة ممثلة برئاسة الوزراء إلى اتخاذ قرارات سريعة إعلامية أكثر منها تنفيذية على الواقع منها قرار مجلس الوزراء رقم (171) لعام 2013م بشأن سير تعهدات المانحين في مؤتمر الرياض ونيويورك 2012م. وبعد الإطّلاع على التقرير المقدم من وزير التخطيط برقم (م) وت مناقشته وتبني العديد من الإجراءات في القرار الوزاري المعلن عنه في الجلسة رقم (31) بتاريخ 2013/7/30م. حيث نصت إحدى فقراته (بأنه على جميع الوزراء المعنيين كل فيما يخصه اتخاذ عدد من الإجراءات ومن أبرزها المتابعة اليومية لسير تنفيذ المشروعات والإشراف المباشر على أداء وحدات تنفيذ المشاريع وغيرها. وعلى خلفية تلك القرارات كشفت وثائق رسمية



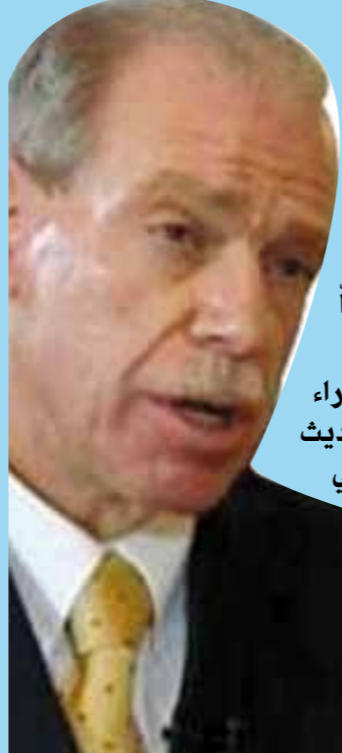
وإداري. وبحسب تقارير محلية ودولية فان حكومة الوفاق سعت في الفترة الأخيرة إلى تبني العديد من القرارات وعمدت إلى توظيفها إعلامياً وخلق مبررات لاستعطاء الدول المانحة خلال الاجتماع السادس والذي يتزامن انعقاده مع قرب انتهاء الموعد الزمني للحوار الوطني، وهي الفترة الزمنية الحرجة التي سيتم فيها وضع النقاط على الحروف لتقييم أداء الحكومة من عدمه، وبحسب المؤشرات والتقارير الأولية تؤكد بعض المصادر أن أسباب تدني مستوى أداء الجانب الحكومي يرجع إلى توظيفها لبرامج الدعم لأهداف وأغراض سياسية وهو ما قد يفقد الحكومة

هذا وأوضح وكيل وزارة التخطيط الدكتور محمد الحاروي أن الاجتماع الذي يستمر يوماً واحداً ويختتم ببيان عن نتائج أعماله سيستعرض عدداً من التقارير والوثائق الحكومية والدولية منها تقرير عن اليمن بعد عام 2015 ومدى تحقيق أهداف التنمية الألفية، كما يستعرض تقارير عن الإصلاحات المتعلقة بقطاع الطاقة والخدمات المدنية وسير تخصيصات المانحين وفقاً للتعهدات السابقة، فضلاً عن خطة تشغيل الشباب والشراكة مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. إلى ذلك تفاقمت مشكلة الفقر في اليمن لتصل إلى 54,4% المائة من السكان الذين يقدر عددهم بحوالي 25 مليون نسمة جزء الآثار السلبية الناجمة عن الأحداث والتداعيات التي شهدتها البلاد منذ عام 2011. كما تنامت ظاهرة انعدام الأمن الغذائي خلال العامين 2011 و2012 والذي انعكس بارتفاع نسبة انعدام الأمن الغذائي إلى 44,5%. وتقدر البطالة بحوالي 40% نظراً للأعداد الجديدة من القوى العاملة التي تدخل سنوياً سوق العمل والتي يقدر نموها السنوي بحوالي 4% وهو ما يؤدي إلى نسب بطالة أعلى لا سيما بين الشباب التي أصبحت نسبتها تتجاوز الـ 50%.

ورغم حصول اليمن على تعهدات من الدول والمنظمات المانحة بقيمة 8 مليارات دولار في مؤتمر المانحين بالرياض واجتماع اصدقاء اليمن في نيويورك المنعقد في سبتمبر 2012 إلا أن اليمن يعاني من واحدة من أكبر الأزمات الإنسانية في العالم حيث أن 13,1 مليون يمني لا يستطيعون الحصول على مياه صالحة للشرب وصرف صحي، و10,5 مليون يمني يعانون من انعدام الأمن الغذائي، و6,4 مليون يمني لا يستطيعون الحصول على الرعاية الصحية..

وكان ممثلو الدول والمنظمات الإقليمية والدولية المانحة لليمن وبعثة من مجلس التعاون الخليجي طرحو في صنعاء جملة من القضايا المتعلقة بالترتيبات القائمة لانعقاد الاجتماع السادس لمجموعة أصدقاء اليمن المقرر في نيويورك في 25. خلال لقاءهم بحكومة الوفاق الوطني مؤخراً طرحت العديد من الملاحظات القوية في إشارة واضحة إلى عدم إلتزام الحكومة بتنفيذ المشاريع والبرامج التنموية وفق الخطط والدراسات المقدمة والمعروضة على الدول المانحة والتي تأتي ضمن مصفوفة الإصلاحات الوطنية الشاملة- قد يغير وجهة نظر المانحين في التحفظ على عدد من المنح المقدمة بسبب فشل أداء الجانب الحكومي في عمليات التنفيذ وتعثر الكثير من المشاريع لأسباب تتعلق بالفساد

السفير الأمريكي يصف حكومة الوفاق بالفاشلة



خظيرة ، إلا أنه من العدل فإن الوضع الأمني أصبح جيداً عن العام 2011م. وأكد التزام بلاده بإنجاح مؤتمر الحوار الوطني وإجراء انتخابات رئاسية . ورفض السفير الأمريكي بصنعا الحديث عن التمديد للرئيس هادي ، وأكد في مؤتمر صحفي عقد الأربعاء بصنعا ان المبادرة الخليجية واضحة ويجب أن تنتهي الفترة الانتقالية بانتخابات خلال العام القادم ، مؤكداً ان اليمن جاهزة لإجراء الانتخابات المقبلة في 2014م والولايات المتحدة تدعم ذلك.

هاجم السفير الأمريكي بصنعا جيرالد فايرستاين أداء حكومة الوفاق الوطني ووصف أداءها بالضعيف وغير الملموس خصوصاً في الجانب الاقتصادي، مؤكداً فشلها في تحقيق أي نجاحات في المجال الاقتصادي بالإضافة إلى فشلها في خلق بيئة استثمارية. وقال ان الحكومة لم تعمل على تطوير قطاع الطاقة والبنية التحتية كما لم تعمل على إيجاد الأطر القانونية لتطوير القطاع الخاص. وأضاف: لم نر أي تقدم ونجاح في المجال الاقتصادي في اليمن مقارنة بما حدث من تطور في المجال السياسي. وفي المجال الأمني قال لا تزال اليمن تواجه تحديات